



مقالات RCD

استقلال القضاء ونزاهة الإرادة الانتخابية في الديمقراطية الأمريكية! حدود السلطة التنفيذية وتأثير المال السياسي في عهد دونالد ترامب

د. عمار أحمد إسماعيل المكوثر
تخصص علاقات دولية ودبلوماسية



ملحوظة:

ان كل الاراء الواردة في المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. ويمثل المركز فضاءً حراً يتَّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) ٢٠١٤ في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من ٧٠ شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات). فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

مقالات RCD

استقلال القضاء ونزاهة الإدارة الانتخابية في الديمقراطية الأمريكية!
حدود السلطة التنفيذية وتأثير المال السياسي في عهد دونالد ترامب

د. عمار أحمد إسماعيل المكوثر

تخصص علاقات دولية ودبلوماسية

تستند الديمقراطية الدستورية الحديثة إلى منظومة مترابطة من المبادئ والمؤسسات، تأتي في مقدمتها سيادة القانون، الفصل بين السلطات، استقلال القضاء، نزاهة الانتخابات، تداول السلطة، والقدرة المؤسسية على إخضاع السلطة العامة للقواعد القانونية. ولذلك فإن وجود الانتخابات الدورية، على أهميته، لا يكفي وحده للحكم على متانة النظام الديمقراطي، إذ أن الديمقراطية لا تقاس أو يسبر غورها بطريقة الوصول إلى السلطة فقط، وإنما أيضاً بطريقة ممارستها والقيود التي يخضع لها من يتولاها.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الولايات المتحدة خلال الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، إذ برزت مواجهات متكررة بين الإدارة والمحاكم الفدرالية، وتصاعد الجدل بشأن حدود السلطة التنفيذية ومدى التزامها بالأحكام القضائية، فضلاً عن تنامي حضور المال في المجال الانتخابي.

وتزامن ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، مع إعلان ترامب عن وعد بمنح كل مواطن أمريكي بالغ مبلغ خمسة آلاف دولار إذا حافظ الحزب الجمهوري على أغلبيته في مجلسي النواب والشيوخ بعد انتخابات التجديد النصفي. وقد أطلق على المقترح اسم (Trump Dividend)، وربطه صراحة بنتيجة الانتخابات، في حين لم تكن آلية تنفيذه أو تمويله قد حُسمت تشريعياً.

وتثير هذه التطورات سؤالاً يتجاوز الجدل حول شخص الرئيس أو الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ليصل إلى طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات المستقلة، وإلى الحدود الفاصلة بين استخدام الوسائل الاقتصادية المشروعة في السياسة العامة وبين توظيف الموارد أو الوعود المالية للتأثير في الإرادة الانتخابية.

أولاً: سيادة القانون واستقلال القضاء في النظام الدستوري الأمريكي

يحتل استقلال القضاء موقعاً مركزياً في البناء الدستوري الأمريكي، إذ لا يمكن لمبدأ الفصل بين السلطات أن يؤدي وظيفته إذا كانت السلطة التنفيذية قادرة على تعطيل الأحكام القضائية أو التعامل معها باعتبارها مجرد توصيات سياسية.

ولا توجد في الولايات المتحدة محكمة دستورية مستقلة بالمعنى الموجود في بعض الأنظمة الدستورية المقارنة، وإنما تضطلع المحكمة العليا للولايات المتحدة، إلى جانب المحاكم الفدرالية، بدور أساس في الرقابة القضائية على دستورية القوانين والإجراءات الحكومية.

ويتمتع القضاة الفدراليون، بموجب النظام الدستوري الأمريكي، بضمانات قوية للاستقلال، من أبرزها التعيين مدى الحياة في ظل شروط دستورية محددة. غير أن الاستقلال القضائي لا يتحقق بمجرد حماية القاضي من العزل السياسي، بل يتطلب كذلك احترام الأحكام القضائية وتنفيذها، وقبول حق المحاكم في مراجعة أعمال السلطة التنفيذية ضمن حدود اختصاصها.

ومن ثم، فإن الاختبار الحقيقي لسيادة القانون لا يكمن في أن تصدر المحاكم أحكاماً مستقلة فحسب، وإنما في مدى استعداد السلطات الأخرى للامتثال لها أو الطعن فيها من خلال الوسائل القانونية المقررة.

ثانياً: السلطة التنفيذية والمحاكم الفدرالية في الولاية الثانية لترامب

شهدت الولاية الثانية لترامب سلسلة من النزاعات القضائية حول إجراءات تنفيذية وسياسات حكومية مختلفة. وفي بعض هذه القضايا أصدرت المحاكم قرارات حالت دون تنفيذ إجراءات اتخذتها الإدارة، بينما لجأت الحكومة إلى الاستئناف أو إلى المحكمة العليا.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، مثلاً، أوقفت المحكمة العليا محاولة لإدخال قيود جديدة على التصويت بالبريد خلال انتخابات التجديد النصفي، وهو ما أظهر استمرار قدرة القضاء على ممارسة دوره الرقابي حتى في مواجهة السلطة التنفيذية. وقد انتقد ترامب القرار علناً، بما في ذلك انتقاده قضاة في المحكمة العليا، بينما أعلنت الإدارة التزامها بالقرار القضائي.

كما استمرت نزاعات أخرى بين الإدارة والمحاكم بشأن مدى السلطة التنفيذية، ومن بينها قضايا تتعلق بالإجراءات الحكومية حيال مؤسسات وشركات ومكاتب محاماة ووسائل إعلام. وفي بعض الحالات رأت الجهات المتضررة أن الإجراءات الحكومية ذات طابع انتقائي أو تمثل ضغطاً على ممارسة حقوق دستورية، بينما دفعت الإدارة بأن الإجراءات تدخل ضمن صلاحيات الرئيس.

وهنا ينبغي علينا التمييز بين أمرين:

الأول- استخدام الإدارة حقها القانوني في الاستئناف والطعن في الأحكام.

والثاني: التشكيك في شرعية القضاء ذاته أو التعامل مع الأحكام القضائية بوصفها غير ملزمة لمجرد تعارضها مع السياسة التنفيذية.

فالخلاف بين السلطتين التنفيذية والقضائية أمر طبيعي في الأنظمة الدستورية، لكن جوهر دولة القانون يتمثل في بقاء الخلاف داخل الإطار المؤسسي والقانوني.

ثالثاً: تسييس القضاء وأزمة الثقة المؤسسية

لا يعني استقلال القضاء أن القضاة بعيدون عن السياسة بمعناها الواسع، فاختيار القضاة الفدراليين وتثبيتهم في مجلس الشيوخ يتمان داخل بيئة سياسية، كما أن تفسير الدستور والقوانين في القضايا الكبرى قد تكون له آثار سياسية واجتماعية عميقة.

غير أن المشكلة الديمقراطية لا تنشأ من مجرد اختلاف الأحكام القضائية مع مصالح حزب سياسي معين، وإنما عندما يتحول القضاء في الخطاب العام إلى طرف في الصراع الحزبي، أو يصبح القاضي هدفاً للضغط الشخصي بسبب حكم أصدره وفقاً لتفسيره للقانون.

ومن هنا فإن المحافظة على الثقة العامة بالقضاء تتطلب حماية حق الجميع في نقد الأحكام، مع التمييز بين النقد القانوني الموضوعي وبين محاولة تقويض شرعية المؤسسة القضائية بسبب نتائج أحكامها.

رابعاً: المال السياسي وتحول الانتخابات إلى مجال للمنافسة المالية

يمثل المال السياسي إحدى أكثر القضايا تعقيداً في الديمقراطيات المعاصرة. فالإنفاق السياسي ليس في ذاته غير مشروع، كما أن الحملات الانتخابية تعتمد بدرجات مختلفة على التبرعات والإعلانات والإنفاق التنظيمي، بيد أن الإشكالية تبدأ عندما يتحول المال من وسيلة لتمويل النشاط السياسي إلى وسيلة مباشرة للتأثير في قرار الناخب.

ويضع القانون الفدرالي الأمريكي حداً مهماً لهذه المسألة، إذ تنص المادة ١٨ U.S.C. ٥٩٧٥ على تجريم تقديم أو عرض نفقات لشخص بقصد حمله على التصويت أو الامتناع عنه، أو التصويت لصالح مرشح أو ضده، وكذلك قبول مثل هذه النفقات في مقابل التصويت أو الامتناع عنه.

وهذا النص يجعل العلاقة بين الدفع المالي والتصويت مسألة قانونية شديدة الحساسية، إلا أنه لا يعني تلقائياً أن كل برنامج مالي أو وعد اقتصادي خلال حملة انتخابية يمثل شراءاً للأصوات، إذ يتوقف التكييف القانوني على طبيعة العرض، وشروطه، والارتباط القانوني المباشر بين المنفعة والتصويت.

خامساً: وعد الـ ٥٠٠٠ دولار. من السياسة الاقتصادية إلى الإشكالية الانتخابية

تكتسب هذه المسألة أهمية استثنائية في الانتخابات النصفية لعام ٢٠٢٦. ففي ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦، أعلن ترامب في مؤتمر الحزب الجمهوري الخاص بانتخابات التجديد النصفي أنه، إذا حافظ الجمهوريون على السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، فسوف يصدر توزيعاً بقيمة خمسة آلاف دولار لكل مواطن أمريكي بالغ، وأطلق عليه اسم Trump Dividend. وقد ربط ترامب المنفعة المالية مباشرة بنتيجة الانتخابات، وقال: (إن المستفيدين سيحصلون عليها إذا فاز الجمهوريون).

وهنا تبرز مسألة ذات طبيعة دستورية وسياسية واقتصادية في آن واحد.

فمن الناحية السياسية، يمثل الوعد استخداماً واضحاً لمنفعة مالية مستقبلية مرتبطة بنتيجة انتخابية محددة.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن تطبيق المقترح على نحو واسع قد يتطلب أكثر من تريليون دولار، وقد قدرت رويترز الكلفة التقريبية بنحو ١,٣٥ تريليون دولار، استناداً إلى عدد البالغين الأمريكيين.

ومن الناحية التشريعية، أوضح رئيس مجلس النواب مايك جونسون أن تنفيذ الخطة يحتاج إلى موافقة الكونغرس، خلافاً لما أوحى به بعض تصريحات ترامب بشأن إمكانية تنفيذها.

ومن الناحية القانونية الانتخابية، فإن ارتباط المنفعة بنتيجة التصويت يثير سؤالاً مهماً في ضوء النص الفدرالي الذي يحظر النفقات المقدمة بقصد التأثير في التصويت. غير أن وصف الوعد بأنه رشوة انتخابية بالمعنى الجنائي لا يمكن استخلاصه بمجرد وجود الوعد السياسي، وإنما يتطلب تحديد العناصر القانونية ذات الصلة من جانب الجهات القضائية والرقابية المختصة.

وبذلك يمكن القول، إن الأهمية العلمية لهذه الواقعة تكمن في أنها تنقل النقاش من المال السياسي التقليدي،

أي تمويل الحملات والإنفاق الإعلاني، إلى سؤال أكثر تعقيداً: هل يمكن لمن يتولى السلطة التنفيذية أن يربط منفعة مالية عامة بنتيجة انتخابية تخص حزبه، دون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف مبدأ المساواة في المنافسة الانتخابية أو التأثير في استقلال الإرادة الانتخابية؟

وهذا سؤال دستوري وديمقراطي يستحق الدراسة بمعزل عن الموقف السياسي من ترامب أو الحزب الجمهوري.

سادساً: بين المنفعة العامة والتأثير في الإرادة الانتخابية

ينبغي التمييز بين السياسات الاقتصادية العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين وفق معايير موضوعية، وبين المنافع التي تعلن باعتبارها مرتبطة بنتيجة انتخابية محددة. فالدولة قد تعتمد برامج دعم أو إعفاءات ضريبية أو تحويلات نقدية لأسباب اقتصادية واجتماعية، وهذه تدخل في نطاق السياسة العامة، أما عندما تصبح المنفعة مشروطة صراحة أو ضمناً بفوز حزب معين في الانتخابات، فإن المسألة تكتسب بعداً انتخابياً إضافياً.

ومن هذه الزاوية، فإن Trump Dividend لا يمثل مجرد نقاش حول حجم الإنفاق العام، بل يطرح سؤالاً حول حدود العلاقة بين السياسة المالية والإرادة الانتخابية.

وتزداد أهمية السؤال، عندما تكون المنفعة المالية كبيرة مقارنة بالدخل المتاح لفئات واسعة من المواطنين، إذ يمكن لمثل هذا الوعد أن يدخل بصورة مباشرة في حسابات الناخبين، حتى إذا لم يكن من الممكن قانوناً إثبات أنه يمثل وعداً بشراء الأصوات بالدفع الآجل في المعنى الجنائي.

تكشف التطورات الأمريكية عن ترابط ثلاث قضايا تبدو في ظاهرها منفصلة: ١. استقلال القضاء. ٢. نزاهة العملية الانتخابية. ٣. ضبط المال السياسي. فإذا تعرض أحد هذه الأضلاع الثلاثة للاهتزاز، فإن آثار ذلك قد تمتد إلى الضلعين الآخرين. لأن القضاء المستقل يحمي قواعد الانتخابات، والانتخابات النزيهة تمنح المؤسسات السياسية شرعيتها، وضبط المال السياسي يحافظ على المساواة النسبية في المنافسة السياسية.

سابعاً: الديمقراطية الأمريكية بين قوة المؤسسات وضغوط الاستقطاب

لا يصح علمياً اختزال التجربة الأمريكية الراهنة في القول إن الديمقراطية الأمريكية قد انهارت، فهذا استنتاج أوسع من الوقائع المتاحة.

فمؤسسات القضاء الفيدرالي لا تزال تعمل، والمحكمة العليا لا تزال تصدر قرارات تحد من بعض إجراءات إدارة ترامب، والمؤسسات التشريعية والقضائية والإعلامية والمدنية تواصل ممارسة أدوار رقابية مختلفة.

وفي الوقت ذاته، فإن استمرار عمل المؤسسات لا يعني عدم وجود ضغوط عليها. فالخلافات المتكررة بين السلطة التنفيذية والقضائية، والهجمات السياسية على بعض القضاة، الجدل حول القيود الانتخابية، والوعود المالية المرتبطة بنتائج الانتخابات، كلها مؤشرات تستحق الدراسة في إطار أوسع يتعلق بالنظام الأمريكي والتوازن بين الشرعية الانتخابية والقيود الدستورية. وهنا تظهر أهمية التمييز بين شرعية الوصول إلى السلطة ومشروعية ممارسة السلطة، فالانتخابات تمنح تفويضاً سياسياً، لكنها لا تمنح سلطة مطلقة تتجاوز الدستور والقانون.

ثامناً: من شرعية الصندوق إلى شرعية المؤسسات

تكمّن إحدى أهم قواعد الديمقراطية الدستورية في أن الفائز في الانتخابات لا يصبح فوق القانون بسبب فوزه. فالانتخابات تمنح السلطة السياسية شرعية ديمقراطية، لكنها لا تلغي مبدأ الفصل بين السلطات، ولا تمنع القضاء من مراجعة الإجراءات الحكومية، ولا تعفي السلطة التنفيذية من الالتزام بالقانون. وعلى الجهة الأخرى، فإن القضاء لا يحل محل الإرادة الشعبية، ولا يملك أن يمارس دوراً سياسياً خارج اختصاصه. ولهذا فإن التوازن الديمقراطي يقوم على قبول كل مؤسسة بحدود اختصاصها.

تاسعاً: الدرس المؤسسي من التجربة الأمريكية

يمكن استخلاص مجموعة من الدروس من التطورات الراهنة:

١. استقلال القضاء لا يكتمل من دون احترام الأحكام القضائية وحق المحاكم في ممارسة الرقابة القانونية.
٢. حق الحكومة في الطعن بالأحكام يختلف جوهرياً عن رفض مبدأ الرقابة القضائية.
٣. المال السياسي يحتاج إلى قواعد واضحة تضمن عدم تحويل الثروة إلى أداة لإخضاع الإرادة الانتخابية.
٤. الوعود الاقتصادية أثناء الانتخابات ينبغي أن تخضع للتمييز بين السياسة العامة المشروعة وبين المنفعة التي ترتبط بصورة مباشرة بنتيجة التصويت.
٥. الانتخابات لا تكون ديمقراطية بالمعنى المؤسسي الكامل إلا عندما تجري في ظل قواعد تحمي حرية الناخب، وتكافؤ المنافسة، واستقلال الجهات التي تشرف على العملية الانتخابية.

الخاتمة:

تأصيلاً على ما سبق، تضع التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة خلال الولاية الثانية لدونالد ترامب مجموعة من الأسئلة الأساسية أمام دراسة الديمقراطية الدستورية المعاصرة: ما حدود السلطة التنفيذية؟ وما مدى استقلال القضاء؟ وما الحدود الفاصلة بين النقد السياسي للقضاة وتقويض شرعية المؤسسة القضائية؟ وأين ينتهي الإنفاق السياسي المشروع ويبدأ التأثير غير المشروع في الإرادة الانتخابية؟

ويضيف وعد تقديم خمسة آلاف دولار لكل مواطن أمريكي بالغ إذا حافظ الجمهوريون على السيطرة على الكونغرس بعد انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٢٦ بعداً جديداً لهذه الأسئلة. فالواقعة، بصرف النظر عن الحكم السياسي عليها، تمثل حالة مهمة لدراسة العلاقة بين المنفعة الاقتصادية والاختيار الانتخابي، ولا سيما أن الرئيس ربط المنفعة المقترحة صراحة بنتيجة انتخابية، في حين أن تنفيذها يفترض إلى مسار تشريعي وتمويلي لم يكن قد اكتمل عند إعلانها.

وفي المقابل، لا ينبغي أن تقود هذه الوقائع إلى استنتاج بأن المؤسسات الديمقراطية الأمريكية فقدت قدرتها على العمل، فالمحاكم ما زالت تمارس الرقابة القضائية، والمحكمة العليا ما زالت قادرة على تقييد إجراءات تنفيذية.

إن الديمقراطية المستقرة لا تقوم على انتصار حزب فحسب، ولا على قوة الرئيس، ولا على كثرة الأصوات التي يحصل عليها المرشح، وإنما على منظومة أوسع، تجعل السلطة خاضعة للقانون، وتجعل القضاء قادراً على ممارسة اختصاصه، وتجعل الانتخابات تعبر عن إرادة الناخبين دون أن تتحول الموارد العامة أو الوعود المالية إلى أداة لإعادة تشكيل تلك الإرادة.

ومن ثم، فإن التجربة الأمريكية الراهنة تقدم مجالاً مهماً للبحث في قضية أعمق من شخص الرئيس أو الحزب الحاكم، وهي: كيف يمكن للديمقراطية الدستورية أن تحافظ على توازنها عندما تتقاطع القوة التنفيذية مع الاستقطاب الحزبي، ويتزايد حضور المال في المجال الانتخابي، ويصبح القضاء طرفاً مركزياً في النزاع حول حدود السلطة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تُحسم بالشعارات، وإنما بقدررة المؤسسات على الاحتكام إلى الدستور والقانون، وبمدى احترام نتائج الانتخابات من جهة، وحدود السلطة التي تفرزها الانتخابات من جهة أخرى.



www.alrafidaincenter.com



00964782622246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



ص . ب . 252



info@alrafidaincenter.com



مركز الرافدين للحوار RCD



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية